# حالة المعابر في قطاع غزة
# 2021/7/31 - 2021/6/1

## عودة الحصار الإسرائيلي إلى المربع الأول، قطاع غزة يعيش أسوأ فترات الحصار على الإطلاق

دخل الحصار الإسرائيلي، غير الإنساني وغير القانوني، الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة عامه الخامس عشر على التوالي. وتزامن ذلك مع تشديد غير مسبوق على القيود المفروضة على معابر القطاع، حيث تعتبر الفترة التي أعقبت العدوان الحربي على القطاع في مايو 2021[1] (شهري يونيو ويوليو) من أسوأ فترات الحصار على مدار سنواته الماضية.

وقبيل بدء العدوان، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" إغلاقاً كلياً، ومنعت توريد كافة السلع الأساسية والبضائع إلى القطاع. كما أغلقت معبر بيت حانون "إيرز"، المخصص لمرور الأفراد، ومنعت مرور كافة الفئات المحدودة التي كانت تسمح بمرورها، ومن ضمنها المرضى المحولين للعلاج في الخارج. كما قامت سلطات الاحتلال بإغلاق البحر كلياً، ومنعت الصيد فيه.

وبعد توقف العدوان، ورغم إعلان قوات الاحتلال الاسرائيلي أنها أعادت فتح معبر كرم أبو سالم، وستسمح بدخول السلع إلى قطاع غزة، غير أن المتابعة الميدانية تشير إلى عكس ذلك. فقد فرضت قوات الاحتلال قيوداً غير مسبوقة على توريد السلع إلى القطاع، وسمحت فقط وبشكل تدريجي بمرور كميات محدودة من السلع الغذائية والوقود وأصناف محددة من المستلزمات الإنسانية لصالح المنظمات الدولية.

وفي خطوة غير مسبوقة، منعت قوات الاحتلال توريد آلاف السلع بشكل كامل، ومن ضمنها مواد البناء اللازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال فترة العدوان على غزة، والمعدات والمواد اللازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان. كما حظرت توريد معظم أصناف المواد الخام اللازمة لاستمرار دوران العملية الاقتصادية وعمل المنشآت الصناعية، كالمواد الكيماوية والمواد المعدنية والأخشاب والسيارات. كما واصلت قوات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[2]، وتحتوي هذه الأصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد سجلت الفترة التي تغطيها هذه النشرة انخفاض كبير في عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة عن الشهر الذي سبق العدوان، حيث سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر أبريل الماضي بتوريد 8553 شاحنة، فيما سمحت خلال شهر مايو بتوريد 3637 شاحنة (42.5%)، وسمحت خلال شهر يونيو بتوريد 3340 شاحنة (39%)، وخلال شهر يوليو سمحت بتوريد 4183 شاحنة (48.9%).

[1] - تسبب هذا العدوان في دمار كبير طال المنشآت المدنية، وأوقع عدداً كبيراً من الضحايا، ولم يبقَ في القطاع مكاناً آمناً لم يطاله القصف الاسرائيلي. ويبدو من مشهد الدمار الهائل الذي خلفه العدوان أن قوات الاحتلال قد عمدت إلى تعظيم معاناة المدنيين، الذين كانوا أصلاً يعانون من تدهور أوضاعهم الإنسانية، بسبب الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة.

[2] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

كما قلصت القوات المحتلة تصدير منتجات قطاع غزة إلى أدنى المستويات، بعد أن كانت قبل العدوان تسمح بتصدير كميات محدودة جداً، معظمها منتجات زراعية. وتعادل صادرات شهر مايو (124 شاحنة) 35.3% من حجم صادرات شهر أبريل، حيث سُمح بتصدير 351 شاحنة، فيما تعادل 2.7% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وتعادل صادرات شهر يونيو 7.6% من حجم صادرات شهر أبريل الماضي و0.5% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار، فيما تعادل صادرات شهر يوليو 30.1% من حجم صادرات شهر أبريل و2.3% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

وعلى صعيد معبر بيت حانون "إيرز"، ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها ستسمح بمرور الحالات العاجلة "إنقاذ الحياة" اعتباراً من يوم 2021/5/25، غير أن سلطات الاحتلال رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لجرحى العدوان والمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات قطاع غزة، ومحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة والخارج. ولم تسمح سلطات الاحتلال بمرور سوى 13 مريضاً، من أصل 191 طلباً، تقدمت دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة بها للسلطات الإسرائيلية خلال الفترة 25-2021/5/30. وقد سمحت سلطات الاحتلال في شهر مايو بسفر 279 مريضاً، وهو ما يعني انخفاضاً بنسبة 70% عن عدد المرضى الذين سُمح لهم بالسفر في الشهر السابق له أبريل، حيث سمح بسفر 925 مريضاً. وفي شهر يونيو سمحت بسفر 848 مريضاً، وفي شهر يوليو سمحت بسفر 839 مريضاً.

وقد انعكس تشديد الحصار الإسرائيلي، والتداعيات الكارثية التي خلفها العدوان، سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

كذلك، تسبب الحصار الإسرائيلي في تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، حيث بات سكان القطاع يعانون ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، التي بلغت 45%، وبواقع 217.100 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وما زال سكان قطاع غزة يعانون من استمرار أزمة انقطاع الكهرباء، بسبب القيود الإسرائيلية على توريد المعدات وقطع الغيار اللازمة لإصلاح الدمار الكبير الذي حل بشبكة توزيع الكهرباء خلال فترة العدوان الإسرائيلي، وكذلك بسبب القيود على توريد الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع. ويتراوح حالياً معدل وصول التيار الكهربائي إلى منازل المواطنين والمرافق العامة بين ست وثمان ساعات يومياً في أحسن الأحوال، وهي مدة غير كافية أبداً لقيام المرافق الحيوية بتقديم خدماتها الأساسية للأحياء السكنية والمواطنين.

كذلك تعاني بعض الأحياء في قطاع غزة من نقص إمدادات مياه الشرب، بسبب نقص الطاقة الكهربائية وعدم قدرة البلديات على إصلاح المرافق المائية، التي تعرضت للتدمير خلال العدوان الإسرائيلي، جراء حظر القوات المحتلة دخول المواد اللازمة لعملية الإصلاح والترميم.

ويتسبب الحصار الإسرائيلي المستمر والقيود على توريد مواد البناء، وعدم الشروع في عملية إعادة الاعمار في تفاقم معاناة أصحاب المنازل التي دمرت خلال العدوان الحربي على قطاع غزة. ويبلغ عدد الوحدات السكنية 3547 وحدة سكنية، دمرت 1025 وحدة منها بشكل كلي، وتعرضت 2522 وحدة منها لأضرار جزئية بليغة. وتأوى المنازل الوحدات السكنية المدمرة 3483 أُسرة، تتكون من 17826 فرداً، بينهم 8302 طفل.

## حركة المعابر خلال شهر يونيو 2021

### القيود على حركة الأفراد

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، وجرحى العدوان الإسرائيلي الذين لا يتوفر علاج لهم نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت خلال شهر يونيو سفر 408 مرضى من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 1256 طلبات تصريح للعلاج، أي ما نسبته (32.4%) من إجمالي الطلبات المقدمة، حيث لم ترد على 213 طلب (16.9%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 263 طلب (14.1%)، فيما أُلغي 5 من المستشفى (0.4%).

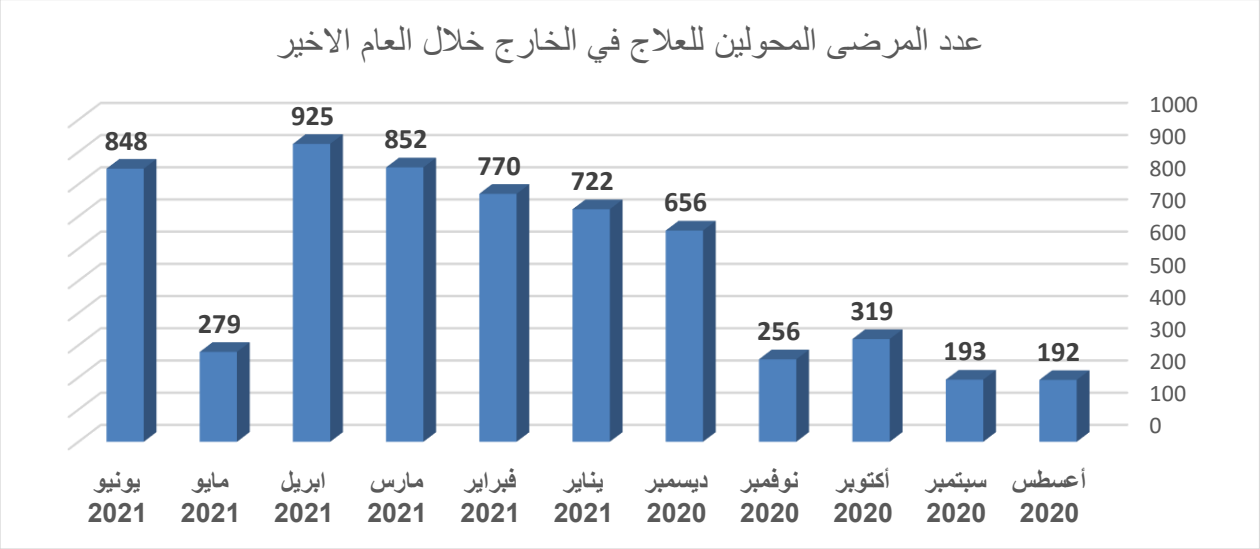


- ويتبين مما سبق الانخفاض في عدد المرضى الذين سمح لهم باجتياز معبر بيت حانون، والوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها. حيث سمحت سلطات الاحتلال في شهر أبريل لـ 925 مريضاً بالسفر، بينما لم تسمح خلال شهر مايو إلا لـ 279 مريضاً بالسفر، أي بنسبة انخفاض وصلت إلى نحو 70%، وسمحت في شهر يونيو بسفر 848 مريضاً، بنسبة انخفاض وصلت إلى 8.3% عن المرضى المسموح لهم بالسفر قبل تشديد الحصار شهر أبريل الماضي.
- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يونيو لـ 2314 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 77 شخصاً لحاجات شخصية، 609 أشخاص من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و100 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 1827 شخصاً، من بينهم 51 شخص لحاجات شخصية، 586 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 84 جسر، 99 من المواطنين العرب 1948، و6 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر يونيو لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

## القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يونيو بتوريد 3340 شاحنة، منها 573 شاحنة مساعدات، و124 شاحنة محروقات، و2643 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص. وقد سجل شهر يونيو انخفاض بنسبة 61% في عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة عن شهر أبريل الماضي، أي قبل تشديد الحصار، حيث سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلاله بتوريد 8553 شاحنة.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد 2716 شاحنة من من معبر رفح، تحتوي 725 شاحنة منها على محروقات، 1991 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، معظمها سلع غذائية. جدير بالذكر أن السلع التي يتم توريدها عبر معبر رفح، تخضع لنفس معايير وشروط السلع التي تسمح قوات الاحتلال الاسرائيلية بتوريدها عبر معبر كرم أبو سالم، وبالتالي فإن الواردات عبر معبر رفح لا تغطي العجز في الاحتياجات الأساسية الناجمة عن الحصار الاسرائيلي.

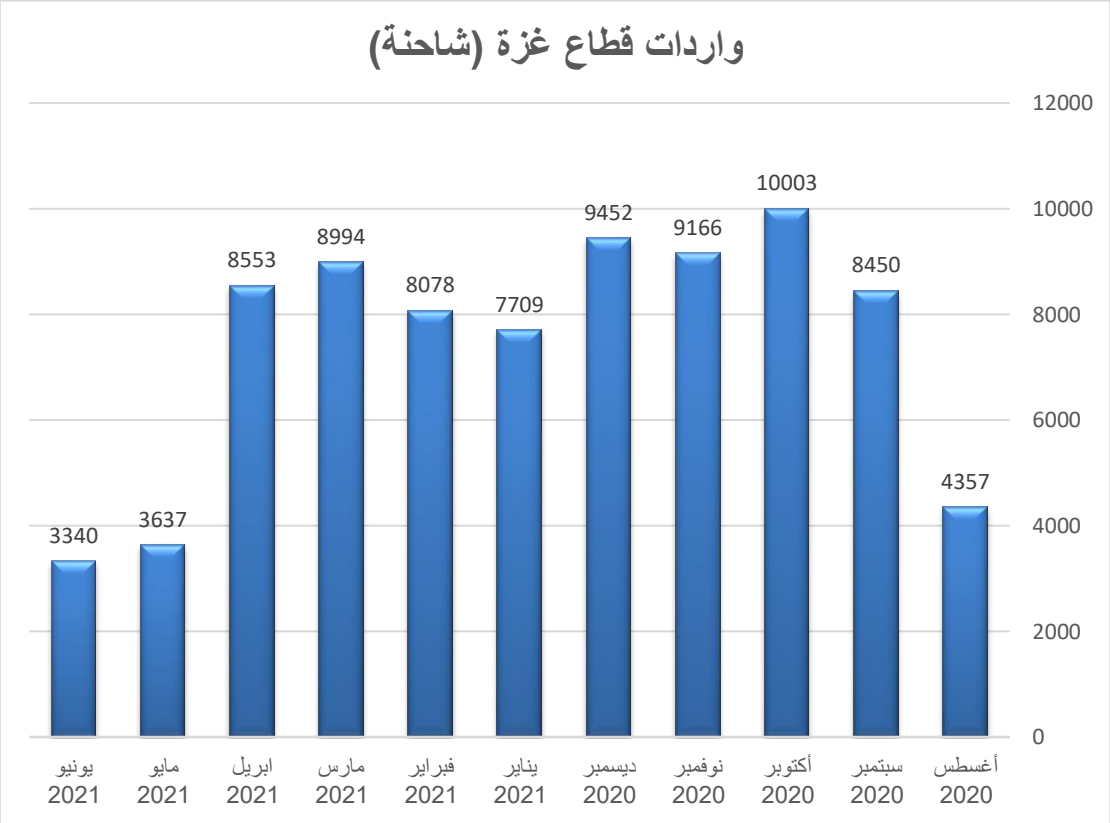


- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يونيو بتصدير 27 شاحنة منها 9 شاحنات إلى الضفة الغربية، و18 شاحنة إلى إسرائيل. وتحتوي الشاحنات

المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر يونيو 7.6% من حجم صادرات شهر أبريل، حيث سُمح بتصدير 351 شاحنة، فيما تعادل 0.5% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

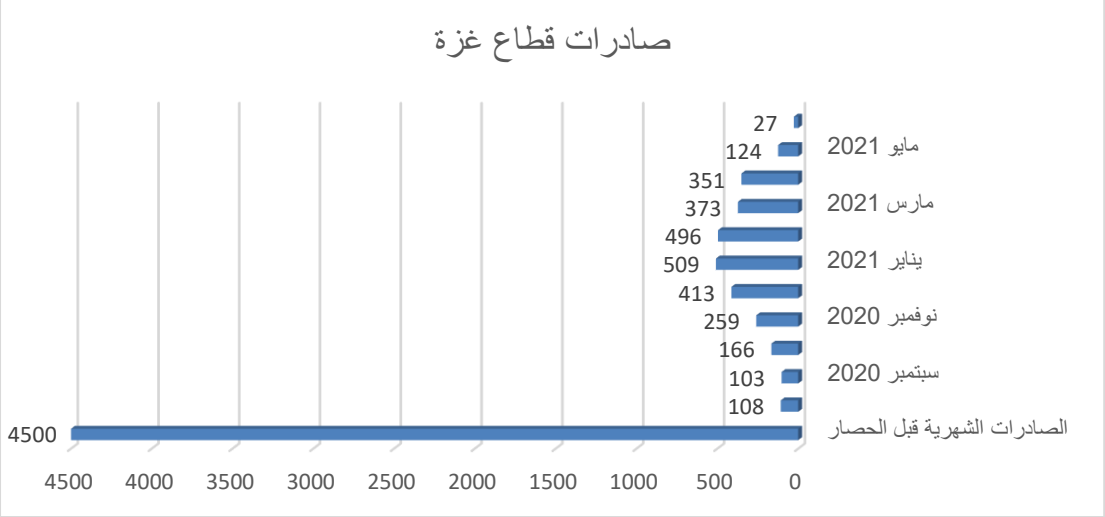


## الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يونيو 8735 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه نحو 8608 مواطنين، فيما أعادت السلطات المصرية 519 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.

## حركة المعابر خلال شهر يوليو 2021

### القيود على حركة الأفراد

- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر يوليو سفر 298 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 1137 طلبات تصريح للعلاج، أي ما نسبته (26.2%) من إجمالي الطلبات المقدمة، حيث لم ترد على 24 طلب (2.1%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 250 طلب (21.9%)، فيما أُلغي 10 طلبات من المستشفى (0.8%). وكانت وزارة الصحة الفلسطينية قد قلصت تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن منذ مارس 2020، واقتصر تحويل المكرضى على الحالات بالغة الخطورة، وجرحى العدوان الإسرائيلي الذين لا يتوفر علاج لهم نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال ما زالت تعرقل سفر هؤلاء المرضى.

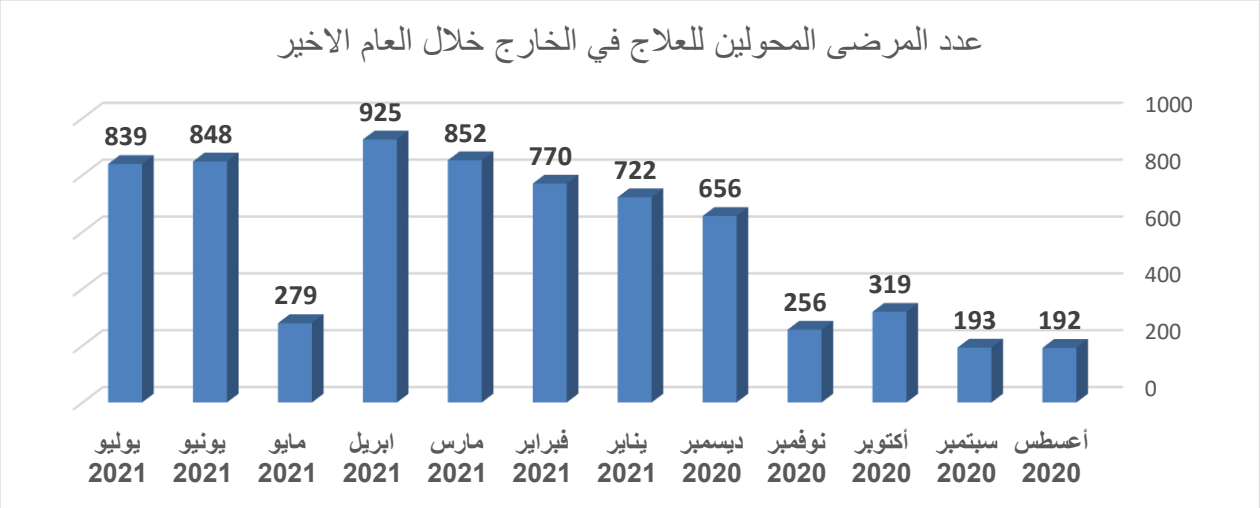


- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يوليو لـ 2257 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 75 شخصاً لحاجات شخصية، 329 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، و119 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 2397 شخصاً، من بينهم 79 شخص لحاجات شخصية، 317 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 159 جسر، 213 من المواطنين العرب 1948، و10 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** استمر خلال شهر يوليو حرمان ذوي المعتقلين منزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

## القيود على حركة البضائع والسلع

- سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يوليو بتوريد 4183 شاحنة، منها 436 شاحنة مساعدات، و345 شاحنة محروقات، و3402 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص. وقد سجل شهر يوليو انخفاض بنسبة 51.1% في عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة عن شهر أبريل الماضي، أي قبل تشديد الحصار، حيث سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلاله بتوريد 8553 شاحنة.
- وخلال نفس الفترة، تم توريد 1689 شاحنة من من معبر رفح، تحتوي 463 شاحنة منها على محروقات، 1226 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.

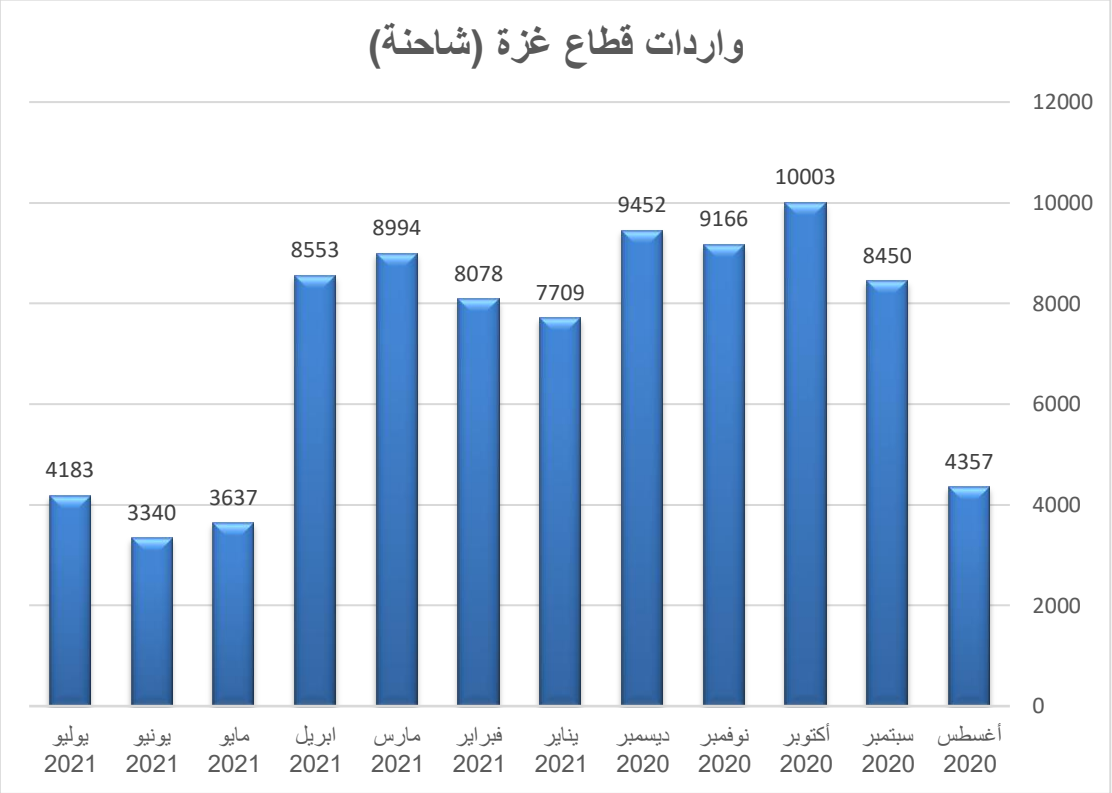


- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة**: رغم القيود المشددة على تصدير منتجات قطاع غزة، سمحت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتصدير خلال شهر يوليو بتصدير 106 شاحنات منها 93 شاحنات إلى الضفة الغربية، و10 شاحنات إلى إسرائيل، و3 شاحنات للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر يوليو 30.1% من حجم صادرات شهر أبريل، حيث سُمح بتصدير 351 شاحنة، فيما تعادل 2.3% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

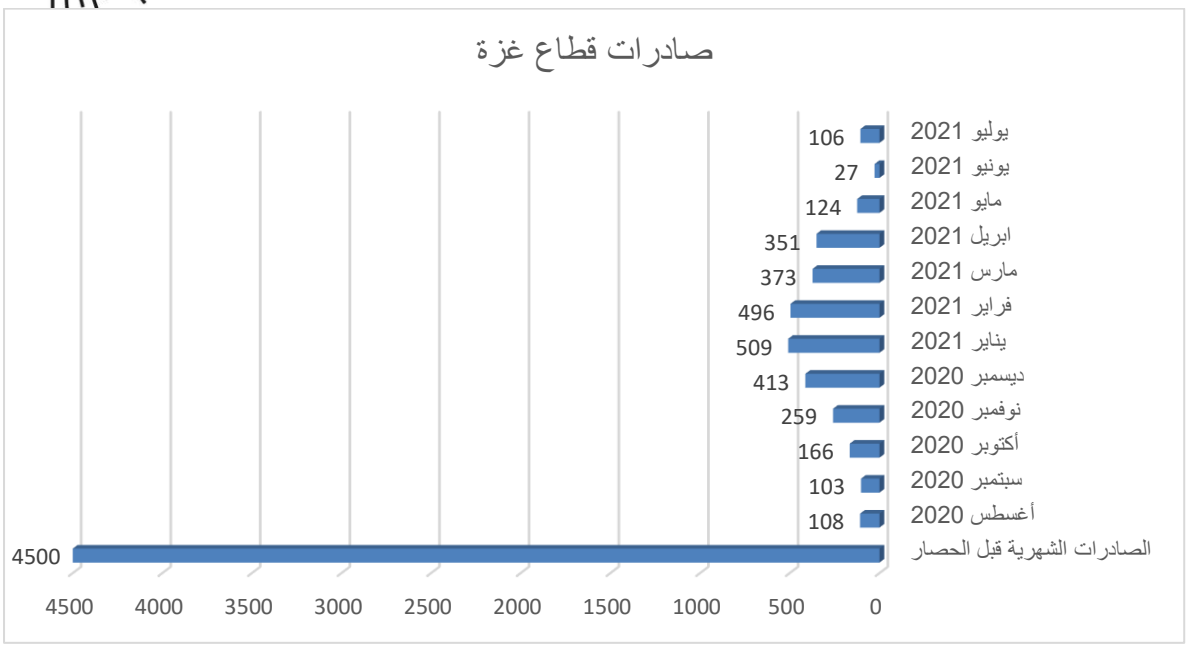


- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها.

- ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

## الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يوليو 1171 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه نحو 14558 مواطنين، فيما أعادت السلطات المصرية 417 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.